الباحث

أ.د. سوسن جبار عبدالرحمن

تطور الحياة السياسية في البحرين أبان عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٩٩-٢٠٠٢)

Researcher

Prof. Dr. Sawsan Jabbar Abdul Rahman

The development of political life in Bahrain during the reign of King Hamad bin Isa Al Khalifa (1999-2002)

مجلـــــة آداب كركـــــــوك،، المجلد (٢) ، العدد (٥)، آذار، ٢٠٢٦

معلومات الباحث

اسم الباحث: أ.د. سوسن جبار عبدالرحمن

البريد الالكتروني:
dr-sausan10@uokirkuk.edu.iq

الاختصاص العام: التاريخ

الاختصاص الدقيق: تاريخ الحديث والعاصر

مكان العمل (الحالي):

الكلية: الآداب

الجامعة او المؤسسة: جامعة كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة ، تطور الحياة السياسية، دستور

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/١/٧

تاريخ القبول: ٢٠٢٦/١/٢١

عنوان البحث

تطور الحياة السياسية في البحرين أبان عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٩٩-٢٠٠٢)

ملخص البحث

تعد البحرين من أول دول منطقة الخليج العربي التي شهدت حركات سياسية واجتماعية ضغطت في سبيل إحداث إصلاحات في النظام السياسي للبلاد، لذلك شهدت البحرين غداة الاستقلال تشكيل مجلس وطني منتخب ذي صلاحيات واسعة، إلا أن التجربة انهارت بعد شهور قليلة إذ تم حل المجلس الوطني وتعطيل الدستور؛ فدخلت البحرين مرحلة جديدة منذ عام ١٩٩٩ أي مع تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد السلطة، وهي مرحلة تختلف عن المراحل السابقة للبلاد، وتضافرت عوامل عديدة في البحرين؛ نتج عنها بروز ونمو الوعي السياسي بالمقارنة مع بقية دول الخليج العربي، فقد شهدت العديد من الحركات السياسية والاجتماعية الخاصة بالإصلاح السياسي، وذلك قبل حصولها على الاستقلال عام ١٩٧١، وتميزت هذه الحركات بالتنوع الفكري، والذي كان له دور كبير في نمو الوعي السياسي في البحرين، وقد تبلور ذلك بعد الحصول على الاستقلال عام ١٩٧١ بوضع دستور دائم عام ١٩٧٣، بالإضافة إلى تشكيل مجلس وطني (برلماني) وتم اختيار معظم أعضاءه بالانتخاب وقد منحت لهم صلاحيات واسعة، إلا أن التجربة انهارت ولاسيما بعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥، وعانت البحرين منذ ذلك الوقت ولغاية مطلع التسعينات أزمة سياسية، سواء بين الدولة والمجتمع أو بين الحكومة والمعارضة.

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

Kirkuk Journal of Arts, Volume 2 , Number 5, March, 2026

Researcher information

Researcher Prof. Dr. Sawsan Jabbar Abdulrahman

E-mail: dr-sausan10@uokirkuk.edu.iq

General Specialization: History

Specialization: History of Hadith

Place of Work (Current): Kirkuk University

Department: History

College: Arts

University or Institution: Kirkuk

Country: Iraq

Key words: : Bahrain, Hamad bin Isa Al Khalifa, development of political life, Constitution

Search information

Search Receipt history: 7 /1 /2026

Acceptance: 21/1 /2026

Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research / Kirkuk University / college of Arts

The Title

The development of political life in Bahrain during the reign of King Hamad bin Isa Al Khalifa (1999-2002)

Abstract

Bahrain is one of the first countries in the Arabian Gulf region to have witnessed political and social movements that pressed for reforms in the country's political system. Therefore, in the aftermath of independence, Bahrain witnessed the formation of an elected National Council with broad powers. However, the experiment collapsed after a few months when the National Council was dissolved and the constitution was suspended. Bahrain entered a new phase since 1999, with Sheikh Hamad bin Isa assuming power, a phase that differs from the country's previous phases, and many factors combined in Bahrain. This resulted in the emergence and growth of political awareness compared to the rest of the Gulf Arab states. Bahrain witnessed numerous political and social movements focused on political reform before gaining independence in 1971. These movements were characterized by intellectual diversity, which played a significant role in the development of political awareness in Bahrain. This crystallized after independence in 1971 with the adoption of a permanent constitution in 1973, in addition to the formation of a National Assembly (parliament), most of whose members were elected and granted broad powers. However, the experiment collapsed, particularly after the dissolution of the National Assembly in 1975. From then until the early 1990s, Bahrain suffered a political crisis, both between the state and society and between the government and the opposition.

المقدمة

تضافرت عوامل عديدة في البحرين نتجت عنها بروز ونمو الوعي السياسي بالمقارنة مع بقية دول الخليج العربي، فقد شهدت العديد من الحركات السياسية والاجتماعية ذو طابع تخص بالمطالبات الخاصة بالإصلاح السياسي وذلك قبل حصولها على الاستقلآل عام ١٩٧١ ، وتميزت هذه الحركات بالتنوع الفكري والذي كان له دور كبير في نمو الوعي السياسي في البحرين، والتي تبلورت بعد الحصول على الاستقلآل عام ١٩٧١ بوضع دستور دائم عام ١٩٧٣، فقد شهدت البحرين في عهد حاكمها السابق عيسى بن سلمان الاستقلآل عن بريطانيا وذلك في ١٤/ اب عام ١٩٧١، وتم تأخير الاحتفآل بالعيد الوطني ودمجه مع ذكرى تولي الشيخ عيسى بن سلمان مقاليد الحكم، وقد حافظت عليها المملكة حتى اليوم، وتأتي أهمية دراسة هذه الفترة التاريخية التي تعد من الفترات الحاسمة في تاريخ البحرين، كونها شهدت تطورات ملحوظة في الحياة السياسية بدءا من العام ١٩٩٩ أي مع تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم خلفا لوالده ولغاية إعلان حزمة من الإصلاحات منها إعلان الميثاق الوطني، وإجراء الانتخابات انتهاءً بإعلان الدستور البحريني عام ٢٠٠٢،

المبحث الأول : الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (سيرته ونشأته الشخصية)

مع مطلع التسعينات وبسبب تصاعد القوى المعارضة المطالبة بعودة المجلس الوطني وتفعيل الدستور، والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين مع تقليل الفوارق بين فئات المجتمع فضلا عن المطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية والمدنية، وبالإضافة إلى تلك المطالب وبسبب الآثار التي ترتبت على حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، شهدت البحرين تشكيل مجلس للشورى عام ١٩٩٢، كبديل للمجلس الوطني، كمحاولة من الحكومة للخروج من الأزمة التي عاشتها البلاد على مدار أكثر من (١٥) عاما أي منذ انهيار تجربة المجلس الوطني المنتخب عام ١٩٧٥، إلا أن المجلس منح صلاحيات استشارية فقط، وكان يُشكل عن طريق التعيين لذلك لم يتمكن من أن يكون بديلا للمجلس الوطني، مما أدى

إلى دخول البلاد في حالة عدم الاستقرار وانفجرت أحداث عنف شديدة وبشكل متقطع ولاسيما في الفترة ما بين ١٩٩٤-١٩٩٦

(الخولي و واخرون، ٢٠٠٢، صفحة ٢٨٢) حتى رحيل أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في آذار ١٩٩٩؛ حيث تولى حمد بن عيسى مقاليد الحكم في البحرين[i] يوم وفاة والده الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة [ii] في ٦ آذار من عام ١٩٩٩، إلا أن أمير البحرين (حيث كانت البلاد ما زالت إمارة) قرر استمرار احتفال البلاد بعيدها الوطني يوم ١٦ كانون الأول من كل عام والذي يصادف تولي والده السلطة عام ١٩٦١، ومع تولي الشيخ حمد مقاليد الأمور ، دخلت البلاد مرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية من خلال تدشين لما عرف بـ(المشروع الإصلاحي)

ونظرا للدور الكبير للشيخ حمد في التحول التاريخي للبحرين، لابد من سرد حياته ونشأته والمناصب التي تقلدها لتكون باكورة بداية نشأته وخبرته السياسية

أولا : الحياة الشخصية للملك حمد بن عيسى آل خليفة (ولادته ونشاته)

ولد الملك حمد بن عيسى آل خليفة في مدينة الرفاع بالبحرين وذلك يوم ٢٨ من كانون الثاني من عام ١٩٥٠، ووالده هو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين السابق، وهو أكبر أبناء والده، والذي كان حريصا على تعليم الشيخ حمد ومنذ صغره بتلاوة القران الكريم على يد كبار الحافظين للقرآن والمتخصصين في الدراسات الإسلامية، لذلك شب الشيخ على محبته للشعر العربي وامتاز بتقدم لغته وأسلوبه، أما أمه فهي الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة،

التحق الشيخ حمد بالدراسة الابتدائية في البحرين وانهاها عام ١٩٦٤ ليلتحق بمدرسة ليز (Liz)

بمدينة كامبردج البريطانية إذ أتم المرحلة الثانوية فيها وعاد إلى البحرين سنة ١٩٦٧

ليلتحق في ١٤ أيلول من السنة ذاتها بدورة عسكرية في كلية مونز الحربية للضباط في مدينة درشوت همشاير البريطانية ليتخرج منها في شباط عام ١٩٦٨، وليكمل مسيرته الدراسية الجامعية، التحق الملك حمد في ٢١ حزيران من عام ١٩٧٢ بمقر العسكري التدريبي بكلية القيادة ورئاسة الأركان في كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية وتم منحه وسام الحرية لمدينة كنساس من قبل عمدة المدينة، كما استغل تواجده هناك ليتلقى مقررات في المراسلات الخارجية لكلية الصناعية للقوات المسلحة في واشنطن، فقد نال شهادة الدبلوم الوطنية في الإدارة العسكرية وذلك في ٣١ أيار من عام ١٩٧٢ وبالفعل تخرج منها يوم ٢٦ حزيران من سنة ١٩٧٢ حاصلا على شهادة الشرف الخاصة بضباط الجامعة ليعود إلى بلده ويستأنف دراسة الطيران، فقد درس وتدرب على توجيه طائرات الهليكوبتر منذ عام ١٩٧٧ وتخرج طيارا يتمتع بكفاءة عالية في قيادة الطائرة المروحية وذلك عام ١٩٧٨، ليتم درج اسمه كعضو شرف دائم في نادي المروحيات لتميزه ومشاركاته في ميدان الطيران بالشرق الأوسط، واستثمر خبرته هذه في إنشاء جناح الدفاع الجوي لقوة دفاع البحرين (نصير، ٢٠٢٠)

وفي مرحلته الدراسية اهتم الشيخ بالرياضة وممارسة السباحة والرماية وركوب الخيل على يد مدربين خبراء، فضلا عن رياضة الصيد بالصقور والرماية وكرة القدم والغولف والتنس وقد ترجم هذه الهواية إلى الواقع في اهتماماته بالرياضة والرياضيين بعد توليه للسلطة

تزوج الشيخ حمد من ابنة عمته سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة عام ١٩٦٨ وانجبا ثلاثة أبناء وبنتا واحدة وهم: سلمان مواليد ١٩٦٩ وابنه الثاني عبدالله ١٩٧٥ أما الثالث فهو ابنه خليفة مواليد ١٩٧٧ وأخيرا ابنته نجلاء ١٩٨١ (الجزيرة، ٢٠٢٥)

ثم تزوج من شيمه بنت الخريش العرجمي ومن ثم من حصة بنت فيصل بن محمد بن شريم

ثانيا/ المهام السياسية والوظائف الحكومية لحمد بن عيسى أثناء توليه ولاية العهد

يعد عام ١٩٦٤ هو أول عام تولى به حمد بن عيسى منصب مهم وهو توليه لولاية العهد حينما اختاره والده لذلك وهو في الرابعة عشرة من عمره، كما تولى عام ١٩٦٨ منصب القائد العام لقوة دفاع البحرين بعد عودته من دراسته العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية إذ قام بوضع خطة لإنشاء قوة دفاع البحرين وظل متبوئا للمنصب منذ بداية تأسيسها وحتى توليه لمقاليد الحكم فيما بعد

أما في سنة ١٩٧٠ فقد تم تعيينه رئيسا لدائرة مديرية الدفاع فضلا عن كونه عضوا في مجلس الدولة والذي أسس في ١٩ كانون الثاني من العام ذاته، ليتم اختياره وزيرا للدفاع عقب استقلال البحرين في ١٤ آب ١٩٧١ وتشكيل مجلس الوزراء (نصير، ٢٠٢٠)

وبعد عودته من الولايات المتحدة (بعد حصوله على الشهادة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢، كما ذكر) بدأ بالفعل بالعمل السياسي ففي عام ١٩٧٤ أصبح نائبا لرئيس مجلس العائلة، ثم رئيسا للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وذلك عام ١٩٧٥، وشهدت الرياضة في عهده تطورا واهتماما واسعا كما واهتم خلال توليه للمنصب بتاريخ أصول سلالات الخيول العربية وتوثيقها في البحرين، فضلا عن اهتمامه في الفترة ذاتها إلى توثيق دراسة تاريخ الشعب البحريني لذلك أنشأ مركز لتجميع الوثائق البحرينية والحصول عليها من الدول التي كانت ذات علاقات مع البحرين، مركزا على توثيق تاريخ أجداده العتوب وتم نشر هذه الوثائق في مجلة خاصة سماها (الوثيقة)

فضلا عن توليه لمنصب رئيس مركز البحرين للدراسات والبحوث والذي تم تأسيسه عام ١٩٨١ (نصير، ٢٠٢٠)

أما أهم تجربة سياسية له فقد كانت عقب وفاة والده الشيخ عيسى بن سلمان، حيث أُعلن أميرا على البلاد في آذار من عام ١٩٩٩

المبحث الثاني : تولي الملك حمد بن عيسى الحكم والتحولات السياسية في البحرين (١٩٩٩-٢٠٠١)

بعد أن قضى حمد بن عيسى (٣٥) عاما وليا للعهد وتقلد خلالها العديد من المناصب، تولى الحكم يوم وفاة والده، في ٩ آذار من عام ١٩٩٩

أصدر مرسوما أميريا يقضي بتشكيل حكومة جديدة و بتعيين ابنه الأكبر الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى وليا للعهد، ولقد أدرك الشيخ حمد ضرورة البدء بإصلاحات سياسية وانطلاق عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وذلك بسبب عدة عوامل وأسباب منها:

١- طبيعة القيادة الجديدة المتمثلة بالشيخ حمد نفسه، فالشيخ كان بحكم فئته العمرية والبيئة التي نشأ فيها والمناصب التي تقلدها (كما مر ذكره) كان لهم أثرا كبيرا في جعله أكثر انفتاحا على التجارب الدولية، ورغبة منه في تقوية مركزه الشخصي في السلطة، وذلك من خلال إيجاد صيغة جديدة لطبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع والمعارضة على حد سواء.

٢- تأثير العامل الإقليمي الخليجي، ولاسيما إن بعض دول مجلس التعاون قد شهدت العديد من الخطوات الإصلاحية في النظام السياسي على سبيل المثال قطر، والتي شهدت منذ مطلع التسعينات الاصلاحات السياسية منها إجراء أول انتخابات بلدية شارك فيها النساء بالمساواة مع الرجال، مما دفعت بالبحرين إلى نفس الاتجاه ولاسيما إنها كانت تعاني من المشكلة الحدودية مع قطر حول الحدود المشتركة بينهما، فقد بدأ الشيخ حمد حكمه في وقت اشتداد هذا الصراع، مما تتطلب توحيد الصف الداخلي في البحرين لتقوية موقفه في مواجهة النزاع.

٣- الضغوط الدولية من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا والتي رحبت بالتحولات التأسيسية للديمقراطية مقابل التعاون العسكري والأمني والاقتصادي مع البحرين بما يتوافق مع توفير مناخ الاستقرار السياسي في المنطقة غربيا ولاسيما فيما يتعلق بالوجود العسكري والاستثمارات في المنطقة (منيسى، ٢٠٠٣، صفحة ١٢١)

أولا : ميثاق العمل الوطني وأبعاده السياسية

شهدت البحرين منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في ٦ اذار ١٩٩٩ تطورا ملحوظا في الحياة السياسية، إذ أطلق منذ توليه الحكم المشروع الإصلاحي الشامل ليشكل نقطة تحول رئيسة في الحياة السياسية في البحرين (غباش، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٨)

فقد أدى وصوله إلى الحكم خلفا لوالده إلى بدء مرحلة جديدة في البلاد فقد حقق خلال مرحلة قصيرة تقدما واضحا في تطور الحياة السياسية وعلى طريق الديمقراطية بالرجوع إلى الحياة الدستورية وإجراء إصلاحات سياسية عديدة، فقد أقدم الشيخ حمد قبل إقرار الميثاق الوطني على اتخاذ بعض من الخطوات للبدء بالإصلاحات السياسية ففي العامين الأولين من توليه مقاليد الحكم أقدم على إجراء العديد من الإجراءات منها حل محاكم أمن الدولة وإلغاء قانون أمن الدولة، أي إلى المكونات الرئيسية لأدوات القمع واستجاب لمطالبات النشطاء السياسيين (تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٥، ٢٠١١، الصفحات ١-٢)

كما أقدم على إجراءات متتالية ومن ضمنها: تشكيل وزاري جديد وذلك بعد نحو شهرين من توليه السلطة وذلك في أيار ١٩٩٩ بإجراء أول تعديل وزاري والذي تم بموجب المرسوم الأميري رقم (٨) لعام ١٩٩٩ (نخلة، ٢٠٠٦، صفحة ١٢)، والذي تضمن خروج وزيرين ودخول ثلاثة وزراء جدد بعد أن تم استحداث وزارة جديدة للدولة تولاها وزير الأشغال والزراعة الأسبق (ماجد جواد الحبشي)، وظل (١٢) وزيرا في مواقعهم، وقد شمل التعديل وزارات المالية والكهرباء والأشغال والزراعة والمياه والاقتصاد)، أما الإجراء الآخر في المسار نفسه فقد أصدر الشيخ عدة قرارات بالعفو عن المعتقلين السياسيين وتضمن الإفراج عن (٤٠٠) معتقلا، ومن ثم الإفراج عن (٢٠٠) معتقلا، فضلا عن إصدار القرارات الخاصة بالسماح بعودة الذين أبعدوا خارج البلاد، وقد صبت هذه القرارات في مصلحة انهاء الأزمة بين الحكومة والمعارضة على إثر احداث العنف التي شهدتها البلاد منتصف التسعينات، واستمرار في استكمال هذا النهج فقد اصدر الشيخ حمد مرسوما بقانون رقم (٣٤) لعام ١٩٩٩ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب فضلا عن فتح الطريق أمام زيارات الجهات الدولية المعنية بالبحرين من أجل الوقوف على أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، ولتتويج هذا الاتجاه فقد أصدر الشيخ حمد في العاشر من

تشرين الأول من عام ١٩٩٩ الأمر الأميري رقم (٢٤) لعام ١٩٩٩ بتأسيس لجنة لحقوق الإنسان في مجلس الشورى، وقد تم تحديد صلاحيات واختصاصات اللجنة في العديد من البنود واللوائح، وذلك لرؤية الشيخ بضرورة إعادة تشكيل مجلس الشورى فقد أصدر الأمر الأميري رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٠ بإعادة تشكيل مجلس الشورى مع التعهد بأن يكون تشكيله ابتداء من الدورة القادمة لعام ٢٠٠٤ بنظام الانتخابات الحر المباشر

مثلت أهمية هذا الأمر في أن التشكيلة الجديدة للمجلس وللمرة الأولى تمثل جميع شرائح المجتمع، فقد مثلت فيه الطائفة المسيحية واليهودية والجالية الآسيوية ، كما وأصبحت المرأة عضوا بالمجلس الجديد، إذ تم تعيين (٥) نساء من مجموع أعضاء المجلس والذي بلغ (٤٠) عضوا، وقد شمل التشكيل الجديد شرائح من المجتمع البحريني ممن لديهم مستوى عالٍ من العلم والثقافة ومعظمهم من حملة درجة الدكتوراه.

بدأ الملك حمد بن عيسى إصلاحاته السياسية في ١٦ كانون الأول عام ٢٠٠٠ إذ أصدر قرار إنشاء مجلسين وهما مجلس النواب ومجلس الشورى، على أن يتم إجراء انتخابات المجالس البلدية، بمعنى أنه أعاد الحياة النيابية إلى البحرين بعد توقف ٢٥ عاما، إذ كانت آخر جلسة لمجلس النواب قد عقدت عام ١٩٧٥ قبل أن يصدر والده الشيخ عيسى قرارا بحله

أخذ الشيخ حمد باطلاق (المشروع الإصلاحي)، وكان الميثاق الوطني الذي تضمن مجموعة من المبادئ منها: الشعب وحده هو مصدر السلطة- كفالة الحريات الشخصية- تدعيم مبدأ الفصل بين السلطات- فتح الباب أمام حرية التعبير وتأسيس الجمعيات الأهلية – أولوية العد الاجتماعي في رسم سياسات الدولة – ومن الأمور المهمة التي جاءت في الميثاق أيضا مسألتين الأولى تتعلق بتغيير شكل الدولة من إمارة إلى مملكة والثانية خاصة بتعديل تشكيل السلطة التشريعية لتتكون من مجلسين بدلا من مجلس واحد وقد تم التصويت عليه في استفتاء شباط من عام ٢٠٠١ هو الأساس الذي بدأ وانطلق منه والذي حاز قبول

أكثر من ٩٨ بالمائة من جملة المقترعين في الاستفتاء الذي أُجري في شباط ٢٠٠١ (الزيدي، ٢٠٠١، صفحة ١٤)

ثانيا: المشروع الإصلاحي في مرحلة ما بعد إعلان الميثاق الوطني

تمتع المشروع الإصلاحي في مرحلة ما بعد الميثاق ولاسيما الفترة الممتدة لغاية شباط ٢٠٠٢ بإجراء العديد من الخطوات التي ساهمت في توسيع آفاق المشروع، فقد اتخذ الشيخ حمد العديد من الإجراءات ومنها إلغاء حالة الطوارئ وفق مرسومي المرقم (١١) لعام ٢٠٠١ والمرقم (٤) للعام ذاته، وتم إلغاء اختصاصات المحكمة الخاصة بنظر الجرائم التي تمس أمن الدولة على أن يحول اختصاصاتها للمحاكم الجزائية مما يعني إلغاء حالة الطوارئ التي كانت مفروضة منذ عام ١٩٧٤ (الزيدي، ٢٠٠١)

في ١٧ نيسان من عام ٢٠٠١ قام الشيخ حمد بإجراء تعديلا وزاريا ثانيا وبموجبه أصبحت الحكومة تضم (١٨) وزيرا بدلا عن (١٧) ، وادخل للوزارة (١١) وزيرا جديدا بعد استحداث وزارات جديدة ودمج وزارات أخرى وتميزت الوزارة بتنوع الخلفية المهنية للوزراء الجدد

شهدت البحرين على إثر التصويت على الميثاق الوطني بروزا واضحا لدور المجتمع المدني، فقد شهدت تأسيس الجمعيات للصحفيين وجمعيات خاصة بحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وكان للمرأة البحرينية نصيب من المكتسبات، فقد تم منحها حق المشاركة في الانتخابات سواء ترشيحا أو انتخابا، ومن ثم تم تعيين أول امرأة بحرينية سفيرة لبلادها في العاصمة الفرنسية باريس، وتم تأسيس العديد من الجمعيات التي تسعى وتعمل في مجال شئون المرأة ومنها جمعية البحرين النسائية عام ٢٠٠١، كما تم إنشاء المجلس الأعلى للمراة بموجب الأمر الأميري المرقم (٤٤) للعام ذاته، وقد توج هذه الجهود نحو تعزيز من مكانة المرأة ومنحها حقوقها بانضمام البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي كانت معتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام

١٩٧٩ ، وذلك بموجب اصدار الشيخ حمد المرسوم المرقم (٥٠) لعام ٢٠٠٢ (منيسى، ٢٠٠٣، صفحة ٧)

ليتم إجراء التعديلات الدستورية التي تمت في شباط من عام ٢٠٠٢، والتي كانت مرحلة هامة في مسار المشروع الإصلاحي لما تضمنت من تعديلات مهمة، منها بأن تكون الصلاحيات التشريعية مقسمة بالتساوي بين مجلسي السلطة التشريعية أي المنتخب والمعين مع تساوى عدد الأعضاء فيهما، ومعنى ذلك أنه لن يكون بالإمكان إصدار قانون أو إلغاء قانون قائم بدون موافقة الحكومة من خلال المجلس المعين، وهو الأمر الذي عدته القوى الأساسية في البلاد خروجا من مسيرة المشروع الإصلاحي وقاطعت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٢ مما أدى إلى خلق أزمة جديدة بين الحكومة والمعارضة (منيسى، ٢٠٠٣، صفحة ٨)

وقد أثار الميثاق جدلا كبيرا بين القوى والتيارات السياسية بين المتضامن والمعارض والمجادل، وقد دار الجدل حول محورين الأول خاص بفكرة الميثاق ذاتها والثاني بما ورد في بعض بنود الميثاق، وقد مثلت اتجاهات وتيارات مختلفة لوجهات النظر حول الموضوع[iii]

لذلك وفي إطار استمرار أزمة عدم الثقة بين الدولة والمجتمع، طالبت الجهات المعارضة للميثاق بإجراء تغييرات في الدستور وفق المادة (١٠٤) من الدستور، وفعلا مثلت التعديلات الدستورية التي أجريت في ١٤ شباط ٢٠٠٢ مرحلة مهمة في الإصلاح السياسي في البحرين لانها حملت تغييرات: الأولى: فيما تخص الآلية التي تمت بها التعديلات والتي أجريت بموجب المراسيم الملكية وليس بالرجوع لدستور ١٩٧٣ ، والثانية حول وضع السلطة التشريعية، فقد نصت المادة المرقمة(٧٠) على أنه "لا يصدر قانون إلا أذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب، مما يعني منح سلطات تشريعية للمجلس المعين، كما تضمن الدستور الجديد تشكيل محكمة دستورية من رئيس وستة أعضاء يعينون بأمر ملكي لمدة يحددها القانون.

وأن يمارس الملك سلطاته مباشرة بواسطة وزراءه ويسأل كل وزير عن أعمال وزارته بما يجعل ممارسة الملك لسلطاته بشكل مباشر من خلال الأوامر الملكية (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٢)

المبحث الثالث : التطور الدستوري والمؤسساتي في البحرين (٢٠٠١-٢٠٠٢)

أعقبت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٢، انفتاح واسع نحو الإصلاح السياسي لاستكمال عملية بناء المؤسسات السياسية للدولة ، فقد أجريت الانتخابات البلدية في أيار ٢٠٠٢، ليتم إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول من العام ذاته، لتشهد البحرين بعد الانتخابات تشكيل مجلس الشورى (نخلة، ٢٠٠٦)

تعد الانتخابات البلدية التي أجريت في البحرين تحول مهم في الحياة السياسية؛ لكونها المرة الأولى التي تجري في البحرين عملية انتخابية، منذ نحو ربع قرن أي منذ إجراء انتخاب المجلس الوطني عام ١٩٧٥؛ ولكون هذه الانتخابات شهدت مشاركة المرأة البحرينية في العملية الانتخابية، سواء على مستوى الترشيح أو الانتخاب للمرة الأولى في تاريخ البحرين، وبذلك تم إحياء العمل البلدي المؤسسي عبر آلية الاقتراع العام ، ونص المرسوم الخاص بقانون البلدية المرقم (٣٥) على تقسيم البحرين إلى خمس بلديات وقد منح القانون للبلدية الاستقلال الإداري والمالي على أن يتولى السلطات في كل بلدية المجلس البلدي ويمارس سلطة إصدار القرارات على أن يرفع كل مجلس بلدي قراراته إلى الوزير المختص، وبذلك حقق القانون التعددية واللامركزية وعززت الدولة هذا التوجه بإصدار المرسوم المرقم (٣) لعام ٢٠٠٢ الخاص بنظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية على اعتبار كل محافظة منطقة بلدية انتخابية وحقق المساواة بين المواطنين، دون تمييز في الجنس ودون تمييز قبلي أو درجات مواطنيه؛ لذلك فقد حققت العملية الانتخابية نجاحا كبيرا من الناحية الإدارية والإجرائية (القدرة، ٢٠١٤)

أولا : الانتخابات البرلمانية في البحرين

شهدت البحرين انتخابات برلمانية خلال الفترة ما بين ٢٤- ٣١ تشرين الأول من عام ٢٠٠٢ وقد حظيت بأهمية كبيرة، فقد صدرت العديد من القرارات التي نظمت العملية الانتخابية ومنها المرسوم المرقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٢ لتحديد المناطق الانتخابية وحدودها واللجان الفرعية للانتخابات العامة لمجلس النواب على أن يتم تقسيم المملكة إلى خمس مناطق انتخابية، ولتعزيز العملية الانتخابية فقد أصدر الملك حمد مرسومين بقانونين الأول هو المرسوم بقانون رقم (٦٣) لعام ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم المرقم (٢٩) بشان تحديد المناطق والدوائر الانتخابية على أن يكون لكل دائرة انتخابية لجنة فرعية لمباشرة عمليتي الاقتراع والفرز، أما المرسوم الثاني فهو المرقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم المرقم (١٤) بشأن الحقوق السياسية والتي تضمن التأشير في جواز السفر بما يفيد بإدلاء الناخب بصوته، وكان الهدف من التعديلين هو رفع معدل المشاركة في العملية الانتخابية، ومن الجدير بالذكر أنه رغم وقوف بعض الجهات كمعارض حول هذه المراسيم إلا أنه تم ترشيح (١٩٠) مرشحا مثلوا جميع الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات الخمس وكان بينهم (٨) سيدات (فضلي، بلا، الصفحات ١٩٩-٢٠٢)

وفعلا أجريت الانتخابات في موعدها المقرر في ٢٤ من تشرين الأول عام ٢٠٠٢ ،وأجريت الجولة الثانية في ٣١ من الشهر والعام ذاته، وأسفرت النتائج عن فوز(١٩) مرشحا جديدا مع وصول اثنتان من السيدات إلى الجولة الثانية، ليتم عقب نهاية الانتخابات البرلمانية تشكيل حكومة جديدة في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وقد شملت الحكومة الجديدة (٢٣) وزيرا بينهم (٦) وزراء جدد بينما ظل (١٧) وزيرا من الحكومة السابقة ، وانقسمت كل من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارتين، وكذلك وزارة العدل والشئون الإسلامية بينما اندمجت وزارة الاشغال والإسكان، وخرج من الوزارة ثلاث وزراء وهم الصحة والتربية والدولة، وهناك وزارات لم تجرى عليها تغيير وفي مقدمتها وزارة الخارجية التي استمر يتولاها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الذي شغل المنصب نحو (٣٠) عاما (منيسى، ٢٠٠٣)، أعقب تشكيل الحكومة تعيين أعضاء مجلس الشورى وكان عددهم (٤٠) عضوا تم تمثيل النساء ب (٦) أعضاء أي ما يعادل (١٢) بالمائة وتم تمثيل الاقليتين المسيحية واليهودية بتعيين عضو

عن كل منهما والملاحظ على تركيبة المجلس أن جميع الأعضاء كانوا من المؤيدين للحكومة (ناصر، ٢٠١١، صفحة ١٩٩)

ثانيا/ إعلان دستور عام ٢٠٠٢ في البحرين وأثره في الحياة السياسية

وبموجب الدستور ٢٠٠٢ نصب نفسه ملكا على البحرين، وقد منح الدستور الملك سلطة مطلقة فهو رأس الدولة والممثل الأسمى لها، وأصبح يتمتع بسلطات تنفيذية أوسع تشمل تعيين رئيس الوزراء ووزراءه وقائد الجيش، كما وتولى رئاسة مجلس القضاء الأعلى وتعيين نصف المجلس الوطني البحريني، وهو مجلس الشورى البحريني وصلاحية حل النصف الآخر وهو مجلس النواب البحريني المنتخب، كما منح الملك بموجب الدستور صلاحيات أخرى مهمة ابرزها حق اقتراح القوانين وتعديلها فضلا عن إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى بدون الرجوع للبرلمان (جلود، المجلد ٩) ، وللملك الكلمة الفصل في أي خلاف تشريعي ومن حقه التدخل في عمل السلطة التنفيذية وله الحق أن يحل مجلس النواب وله الحق بإصدار مراسيم لها قوة القانون في أوقات الضرورة (بسيوني، ٢٠٠٥، صفحة ٩٠)

فقد نصت المادة الأولى في فقرته (ا) من الدستور على أن مملكة البحرين عربية إسلامية ذات سيادة تامة وشعبها جزء من الأمة العربية أما الفقرة (ب) من المادة الأولى فقد نصت "أن حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي وقد تم بالفعل انتقاله من الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى ملك البلاد، على أن ينتقل من بعده إلى أكبر أبناءه ، وهكذا طبقة بعد طبقة إلا اذا عين الملك (فترة ملكه) خلفا له ابنا آخر من أبناءه غير الابن الأكبر وذلك وفقا لأحكام التوارث المنصوص عليه في البند التالي "إذ نصت الفقرة (ج) من المادة نفسها على أن تنظم سائر احكام التوارث بمرسوم ملكي خاص تكون له صفة دستورية ولا يجوز تعديله الا وفقا لاحكام المادة (١٢٠) من الدستور وبذلك انتقل نظام الحكم من الامارة إلى نظام الملكية في البحرين واتخذ الشيخ حمد لقب الملك (القدرة، ٢٠١٤، صفحة ٣٩)

لقد منح الدستور المعدل سلطات واسعة للملك فقد نصت المادة (٣٣) على أن الملك رأس الدولة والممثل الاسمي لها وهو الحامي للدين والوطن ويحمي الملك شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون ويمارس سلطاته مباشرة بواسطة وزراءه ويسأل كل وزير عن اعمال وزارته ويعين الملك رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه بأمر ملكي (دستور مملكة البحرين المعدلة ٢٠٠٢ و عبد، ٢٠١٣، صفحة ٧٢)

ومن الجدير بالذكر أن أحد الأوجه الرئيسية لمشروع الإصلاح الذي اطلقه الملك حمد بن عيسى يتمثل بالسماح للجمعيات السياسية بالتسجيل من أجل العمل فاغتنم عدد من الناشطين السياسيين الفرصة لتأسيس جمعيات سياسية تحت مسميات جديدة فقد مارست الجمعيات دور الأحزاب السياسية وشاركت في الانتخابات والتشكيل الحكومي والوزاري، للمزيد عن هذه الجمعيات ينظر : (الخواجة و المرشد، ٢٠٠٧)

الخاتمة

١-تعد البحرين من أولى دول منطقة الخليج العربي التي شهدت حركات سياسية واجتماعية ضغطت في سبيل إحداث إصلاحات في النظام السياسي للبلاد، لذلك شهدت البحرين غداة الاستقلآل تشكيل مجلس وطني منتخب ذي صلاحيات واسعة، إلا أن التجربة انهارت بعد شهور قليلة إذ تم حل المجلس الوطني وتعطيل الدستور.

٢- دخلت البحرين مرحلة جديدة منذ عام ١٩٩٩ أي مع تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد السلطة، وهي مرحلة تختلف عن المراحل السابقة للبلاد.

٣- أحدثت التجربة الإصلاحية السياسية في البحرين مع تولي الشيخ حمد بن عيسى السلطة تغييرا كبيرا في البلاد، إذ أفرزت حالة من الانفتاح السياسي التي تعيشها البحرين فقد أدى إلى اصدار مرسوم اميري شكلت بموجبه حكومة جديدة ترأسها الشيخ حمد بن عيسى، وأعلن العفو عن السجناء السياسيين وسمح لمن كانوا بالخارج بالعودة دون شرط، وقام بإحياء نظام الانتخابات البلدية مع نهاية عام ١٩٩٩ ، حيث سمح للجميع بما في ذلك النساء بالمشاركة في الانتخابات، كما قام بإلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة عام ٢٠٠١ ،

مما نتج عن ذلك، تأسيس العديد من الجمعيات تشمل كافة التوجهات السياسية في البلاد، ومن هنا يمكن القول إن ميزة الإصلاح قد انطلقت في البحرين بموجب ميثاق العمل الوطني.

٤- مثلت مرحلة الميثاق الوطني توافقا غير مسبوق بين الحكومة ومختلف القوى السياسية حيث تجمع الجميع تحت الوفاق الوطني، وفعلا تم الاستفتاء على الميثاق في ٢٠٠١.

٥- تم تعديل دستور ١٩٧٣ واصداره في صيغة جديدة في شباط ٢٠٠٢ مما كان له الدور الفعال في إطلاق عملية الإصلاح السياسي في البحرين ومحاولة جميع الجهات المعارضة توحيد الصفوف ورغم اعتراض بعض الجهات والتيارات على بعض هذه التعديلات إلا أن الملك حمد تمكن من اعتماده منطلقا لإجراء الإصلاحات السياسية في البلاد.

المصادر

١. احمد سمير القدرة. (٢٠١٤). *المتغيرات السياسية والاجتماعية واثرها على النظام السياسي البحريني ٢٠٠٢-٢٠١٣*. غزة: جامعة الازهر.

٢. احمد منيسى. (٢٠٠٣). *البحرين من الامارة إلى المملكة_ دراسة في التطور السياسي والديمقراطي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

٣. احمد نصير. (١٦ ١٢، ٢٠٢٠). حمد بن عيسى آل خليفة .. مسيرة بناء تثري تاريخ البحرين. صحيفة العين الاخبارية .

٤. اسامة الخولي، و واخرون. (٢٠٠٢). *العرب إلى اين*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥. الجريدة الرسمية. (ع (٢٥٢٧)، ٢٠٠٢). الدستور الجديد. *الجريدة الرسمية*.

٦. الجزيرة. (٢٠٢٥). حمد بن عيسى آل خليفة. .ALjAZEERA_NET

٧. اميل نخلة. (٢٠٠٦). *البحرين _التطور السياسي في مجتمع محدث*. لبنان: دار الكنوز الادبية.

٨. تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٥. (٢٠١١). *الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط – الدورة البحرينية* . المجموعة الدولية للازمات.

٩. حسين غباش. (٢٠١٠). *الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج الكويت والبحرين (تاريخ الشعوب الصغيرة)* . بيروت: دار الفرابي.

١٠. دستور مملكة البحرين المعدلة ٢٠٠٢، و ابتسام محمد عبد. (٢٠١٣). *التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥*. لبنان: مجلة دراسات دولية.

١١. شحاته محمد ناصر. (٢٠١١). *سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع مطالب الشيعة ٢٠٠٣-٢٠٠٨*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٢. عبد الهادي الخواجة، و عباس ميرزا المرشد. (٢٠٠٧). *دراسة التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين* . لبنان: المركز اللبناني للدراسا والبحوث .

١٣. محمد شريف بسيوني. (٢٠٠٥). *الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية* . شيكاغو: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان في جامعة دي بول.

١٤. مركز زايد للتنسيق والمتابعة . (٢٠٠١). *صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ومسيرة بناء البحرين*. ابو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

١٥. مفيد الزيدي. (ع (٢٧٠)، ٢٠٠١). مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين _ من الامارة إلى الملكية الدستورية. *المستقبل العربي*.

١٦. موسوعة عريق. (٢٠٢٥). حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة. .https:llareq.net

١٧. ميثاق خيرالله جلود. (العدد ٢٨، المجلد ٩). صناعة القرار السياسي في مملكة البحرين. *مركز الدراسات الاقليمية*.

١٨. نادية فاضل فضلي. (بلا). *الاصلاح السياسي في البحرين وامكانية النجاح*.

الهوامش

([i]) يطلق اسم البحرين على مجموعة الجزر الواقعة على الطرف الغربي للخليج العربي وتتكون من مجموعة من جزر المنامة والمحرق والنبي صالح، ويذكر ياقوت الحموي "البحرين اسم جامع لبلاد واسعة على ساحل البحر الواقع بين جزيرة العرب وبلاد فارس تمتد من البصرة شمالا إلى عمان جنوبا"، وتتمتع بموقع جغرافي مهم ومميز مما جعلها مركز تجاريا هاما تتجمع فيه البضائع القادمة من اوربا والهد ، ومقاليد السلطة في العصر الراهن بيد آل خليفة ، وقد اطلقت عليها مملكة البحرين منذ عام ٢٠٠٢، للمزيد ينظر، ياقوت الحموي ، معجم البلدان، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٠٦، ص ٧٣؛ محمد غانم الرميحي ، البحرين – مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار الجديدة ، بيروت، ١٩٩٥.

([ii]) ولد الشيخ عيسى في الجسرة في البحرين عام ١٩٣٣ ، تلقى تعليمه الأولى على يد معلمين في منزل والده والتحق بعد ذلك بمدارس البحرين ثم سافر إلى أوربا لتلقي المزيد من العلم وكان يتقن اللغة الإنكليزية، بدأ بتولي المسؤولية وهو في العشرين من عمره إذ عين عام ١٩٥٣ في مجلس الوصاية لحضور احتفالات تتويج الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا، اصبح وليا للعهد عام ١٩٥٧، رافق والده في العديد من الزيارات الرسمية، تولى الشيخ عيسى مقاليد الحكم في البحرين بعد وفاة والده في تشرين الثاني عام ١٩٦١ ولغاية عام ١٩٩٩ اذ توفى في ٦ اذار من عام ١٩٩٩ اثر نوبة قلبية مفاجئة (مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، ٢٠٠١، الصفحات ١٠-٢٤).

[iii] من ابرز التيارات التي تضامنت مع الميثاق ، تيار لجنة العريضة الشعبية وجناح في حركة احرار البحرين ، اما الجهة التي رفضت فكرة الميثاق :فهي الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، للمزيد ينظر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، الميثاق الوطني - تعليقات وتوجيهات، القاهرة ، ٢٠٠١